

أهمية مقررات طرق ومناهج البحث العلمي في تكوين المهارات البحثية للدارسين بقسم دراسات المعلومات الأكاديمية الليبية

أ.د حنان الصادق بيزان

استاذ في علم المعلومات

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

تاريخ الاستلام: 24 يناير 2023 | تاريخ القبول: 20 مارس 2023

مستخلص:

الواقع ان تطور وتقدم المجتمعات البشرية يعتمد على البحث العلمي (Scientific Research) في كافة المجالات، فمن طريق تضافر الجهود يحصل التراكم المعرفي، حيث تُعد مؤسسات التعليم العالي والجامعي مؤسسات أكاديمية تقع في قمة الهرم التعليمي، وتعلم دورا رياديا ومسئولية كبرى في تكوين وصقل المهارات والقدرات البحثية، وتنمية الرأسمال الفكري والتقدم التكنولوجي، مع الموازنة بطبيعة الحال بين الحفاظ على الهوية الذاتية والانفتاح على المجتمع المعرفي العالمي. وفي هذا الصدد يعتبر البحث العلمي أسلوب منظم من جمع المعلومات الموثوقة الى تدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات، باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها وإضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى حقائق جديدة وقوانين ونظريات. لعل في سياق ذلك تتجسد إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال ملاحظة الباحثة المتكررة خلال السنوات الاخيرة، تأخير وتعثر العديد من الطلاب الدارسين بقسم دراسات المعلومات في اعداد خطط البحث "الماجستير"، في إطار ذلك تستهدف الدراسة بشكل اساسي التوصل للإجابة على السؤال التالي:

مدى الافادة من مقررات طرق ومناهج البحث بشكل خاص وباقي المناهج الدراسية بشكل عام على قدرات ومهارات الطلاب الدارسين في مرحلة الاعداد لبحث الماجستير (اعداد المقترح) بقسم دراسات المعلومات؟

الكلمات المفتاحية:

المهارات البحثية ، مناهج البحث ، المقررات الدراسية

اولا مقدمة تمهيدية لتأطير المنهجية:

أولاً: مقدمة تمهيدية لتأطير المنهجية

مما لا يرقى للشك أن الهدف عندما يتمحور حول بناء مهارات البحث عن المعلومات وتنظيمها ومعالجتها وتحويلها للمعرفة، والأهم من هذا كله استخلاص المعرفة بطبيعة الحال، وذلك من أجل تطبيقها لأغراض التنمية والتحديث المجتمعي، بمعنى إن مفهوم الجودة البحثية في مجتمع المعرفة مفهوماً يتجاوز الحصول على المعلومات، إلى إتاحتها للجميع لتحويلها إلى موارد ملموسة من المعارف النظرية والتطبيقية والأساليب وغيرها، من شأنها أن تسهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة (علي، 2009، ص 59-60) للمجتمع وتكفل الحريات الأساسية للجميع .

إذ من طريق التجديد العلمي والأبحاث العلمية تظهر النظريات الجديدة في جميع الحقول المعرفية، وهذا التجديد العلمي سهل ووفر على الإنسان العادي عمله وأقام له الظروف الطبيعية التي مكنته من رفع مستواه المعيشي والحياتي، لا شك إن هذا التجديد كان نتيجة طبيعية للبحث العلمي المتواصل عن طرقٍ جديدة، فعلى سبيل المثال لا الحصر : لاحظ الأوروبيون أهمية التجديد التقني أو التكنولوجي في محاربة الركود الصناعي والتقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة معتبرين ان المحرك الرئيسي للتطوير والتنمية هو البحث العلمي والتجديد التقني(علي، 2009 ، ص، ص 118-119).

ويلاحظ جليا القارئ المتابع للعصر الذهبي للدولة الإسلامية قد كان مشتملا على التطوير بجميع ميادين العلوم من الموسيقى والفنون والآداب إلى الرياضيات والفيزياء والطب...الخ، تماما مثلما كانت الثورة الصناعية في أوروبا لم تقتصر على العلوم والتكنولوجيا فقط بل كان هناك تقدم في الرسم والنحت والموسيقى والآداب وغير ذلك، أي أن التطور هو تطور كلي إذ أن جميع الحقول العلمية مترابطة مع بعضها بحيث يؤدي تطور الصناعة والتكنولوجيا إلى تطور في ميادين أخرى وفي نشاطات معرفية أخرى، ومع ذلك فان الثقل النوعي للبحوث والتطوير مرتبط بالعلوم وبالتكنولوجيا لارتباطها مباشرة بالإنتاج وبمعدلات النمو الاقتصادي ولأهميتها ودورها في ميزان القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية.

لذا فان تطور وتقدم المجتمعات البشرية يعتمد في الأساس على البحث العلمي (Scientific Research) في كافة المجالات، فمن طريق تضافر الجهود يحصل التراكم المعرفي، حيث تُعد مؤسسات التعليم العالي والجامعي مؤسسات أكاديمية تقع في قمة الهرم التعليمي، وتلعب دورا رياديا ومسئولية كبرى في تكوين وصقل المهارات والقدرات البحثية، وتنمية الرأس مال الفكري والتقدم التكنولوجي، مع الموازنة بطبيعة الحال بين الحفاظ على الهوية الذاتية والانفتاح على المجتمع المعرفي العالمي.

وفي هذا الصدد تلعب طرق ومناهج البحث العلمي دورا رئيسيا في تطور المجتمعات وتقدمها، باعتباره أسلوب منظم من جمع المعلومات الموثوقة إلى تدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات، باتباع أساليب وطرق علمية محددة يتم دراسة كل جديد من أجل التأكد من صحته أو تعديله وإضافة الجديد له، ومن ثم التوصل لحلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه المجتمعات في صورة حقائق جديدة ومع التراكمي المعرفي كنتائج للبحوث والدراسات العلمية تصبح مسلمات ومن ثم قوانين ونظريات.

من الطرح أعلاه يتجسد تركيز الدراسة على طرق ومناهج البحث العلمي وما يتطلبه من ضرورة اكساب الدارسين بمرحلة الدراسات العليا لجملة مهارات بحثية يستوجب الأمر أن يتسلحوا بها أثناء مسيرتهم العلمية، ولعل في هذا السياق تتضح للقارئ إشكالية هذه الورقة البحثية التي تتمحور حول: أسباب تأخير وتعثر معظم الطلاب الدارسين بقسم دراسات المعلومات في إعداد مقترحات أو خطط بحث "الماجستير"؛ حيث أن الباحثة بحسب خبرتها في المجلس العلمي عند مناقشة الخطط البحثية لطلاب الدراسات العليا بقسم دراسات المعلومات بالأكاديمية الليبية لمست قصورا واضحا وجليا في مقترحات الخطط البحثية بشكل خاص وفي إعداد البحوث والتكليفات البحثية كمتطلبات المقررات الدراسية بشكل عام، لاحظت قصورا بل ضعفا في المهارات البحثية وقد يمتد ذلك القصور إلى الرسائل ذاتها التي تصل إلى مرحلة المناقشة وهي محملة بالعديد من الملاحظات التي ترهق كاهل المناقشين أثناء المناقشة بهدف تعديلها.

لذا تركز الدراسة بشكل أساسي على إجابة السؤال التالي:

مدى الافادة من مقررات طرق ومناهج البحث بشكل خاص وباقي المناهج الدراسية بشكل عام على صقل قدرات ومهارات الطلاب الدارسين في مرحلة الإعداد لبحث الماجستير (إعداد المقترح) بقسم دراسات المعلومات؟

• أهمية الدراسة:

اكتسبت الدراسة أهميتها وقيمتها العلمية من خلال التالي:

- 1- تفيد القائمون على ادارة قسم دراسات المعلومات بالأكاديمية الليبية في تطوير ومفردات ومحتوى مقررات (مناهج البحث، وحلقة النقاش) وضمان التكامل وعدم وجود تداخل بينهما.
- 2- تسهم في تزويد المسؤولين عن برامج الدراسات العليا بشكل عام، وقسم دراسات المعلومات بالأكاديمية الليبية بشكل خاص بمعلومات موثوقة للوقوف على اسباب ضعف وقصور المهارات البحثية التي يعاني منها الدارسين من أجل اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتطوير، واعتماد الممارسات العملية للمنهجية البحثية.
- 3- تعد هذه الدراسة من بين الدراسات القليلة في برامج تعليم علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف في ليبيا بشكل خاص، مما يشجع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

• أهداف الدراسة:

1. استقراء ضرورة توافر قدرات ومهارات بحثية لدى طلاب الدراسات العليا
2. استنباط أهمية دراسة مقررات طرق ومناهج البحث العلمي
3. معرفة مدى الافادة من مقررات طرق ومناهج البحث وانعكاس ذلك على مهارات إعداد خطط البحث العلمي (مقترح الماجستير)

• فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية تسعى لتأكيدھا الا وهي: -ان خطة البحث هي تطبيق للمعارف والمهارات التي يكتسبھا الطالب اثناء دراسته للمقررات البحثية قبل إجراء دراسة الماجستير.

• منهجية الدراسة:

بعد استعراض مشكلة الدراسة ومراجعة المناهج البحثية ارتأت الباحثة أن المنهج المناسب لطبيعة الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بجمع المعلومات والحقائق وتحليلها وتقديم تفسيرها ووضوحها عن أسبابها.

• حدود الدراسة:

حدود مكانية الأكاديمية الليبية للدراسات العليا طرابلس.

حدود زمانية تغطي الدراسة فترة الفصل الدراسي خريف 2019-2020.

حدود بشرية تقتصر الدراسة على استقصاء آراء الطلبة والطالبات بقسم دراسات المعلومات في مرحلة إعداد مقترح خطة البحث، ومرحلة إعداد رسالة الماجستير واطروحة الدكتوراه.

• مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1. برامج الدراسات العليا: هي مرحلة دراسية تلي المرحلة الجامعية الأولى، التي يتابع فيها الطلاب دراستهم بإشراف أحد أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الماجستير، أو الدكتوراه، وهي في هذه الدراسة المرحلة التي تأتي قبل البدء في مرحلة الدراسة لنيل الاجازة العالية الماجستير.

2. الأكاديمية الليبية: هي مؤسسة خدمية تعليمية ليبية تأسست منذ 1988 وتم تطويرها والتوسع في تخصصات برامجها الأكاديمية عام 2001م، من أجل تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المجتمعية عبر تخريج مهارات أكفاء ومعدّين إعداداً علمياً جيداً في تخصصاتهم من خلال منحها درجتي الإجازة العالية (الماجستير) والإجازة الدقيقة (الدكتوراه).

3. المهارات: هي القدرة على تأدية مهمة بحثية معينة بإتقان، وبمستوى عال من الدقة في انجاز العمل مما تقتضي التوظيف الواعي لمجموعة من الموارد المعرفية والادراكية، وفق أساليب وإجراءات محددة.

4. المهارات البحثية: إجرائيا هي القدرة على تحديد مشكلة البحث وصياغتها بشكل واضح ودقيق وقابل للدراسة، واختيار التصميم البحثي المناسب، وانتقاء مصادر المعلومات الورقية والالكترونية المناسبة، وتصميم أدوات جمع البيانات، مع ربط نتائج البحث بنتائج

الدراسات السابقة، بعد المعالجة والتحليل الإحصائي للبيانات، مع الكتابة التحليلية النقدية، وتوثيق المادة العلمية المقتبسة من المصادر العلمية. (القحطاني، 2013، ص 290)
5. خطة بحث الماجستير: الشكل الأولي لهيكل البحث بعناصره الأساسية، وعملياته، وأدواته، وأساليبه التي تؤدي إلى تسهيل الإجابة عن تساؤلاته أو تحقيق أهدافه.

ثانياً استقراء ضرورة توافر قدرات ومهارات بحثية لدى طلاب الدراسات العليا:

لا يخفى على أحد إن التعليم الجامعي لم يعد ترفاً ثقافياً، بل هو وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، بمعنى أن الجامعات كمؤسسات علمية وتربوية ذات مستويات رفيعة، تركز مهامها الرئيسية في إعداد "الرأسمال الفكري" من الكوادر المؤهلة القادرة على تبوء مراكز قيادية في مختلف المجالات المجتمعية، وإعداد البحوث النظرية والتطبيقية التي تتطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في مجتمع المعرفة.

إذ أن قضية تطوير التعليم الجامعي والعالي وتحسين مستواه ورفع كفايته والتحكم في تكلفته وحسن استثمارها، أصبحت من بين أهم القضايا العصرية الرئيسية المثارة من أجل الاستجابة لتحديات التغير السريع في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتدفع المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقاته التكنولوجية.

● يلاحظ القارئ المتأمل لمسيرة مؤسسات التعليم العالي تلك التي اشتهرت بمهاراتها في استخدام التكنولوجيا، أنها اضحت وسيلة لرفع مستوى التعليم أكثر ديناميكية وفاعلية من منافساتها التي لا تتمتع بالمهارة ذاتها، اذ يعد استخدام التكنولوجيا وسيلة لعلو المنزلة والمقام كما هي ميزة تنافسية من أجل هذا يتعين على أعضاء الهيئة التدريسية الذين يرون أنفسهم متفوقين في مهارة التعليم أن يتفوقوا أيضاً في استخدام التكنولوجيا وتوظيفها للأغراض التدريسية والبحثية، إذا أرادوا أن يظلوا قادة في موقعهم المتقدم، وعلى الرغم من قيمة التعليم الجامعي وأهميته فان هناك شواهد كثيرة تدل على مجالات لا يُكتسب فيها المهارات المعرفية الأساسية التي يحتاجونها (محيريق، 2016، ص 40) بالصورة التي ينبغي أن تكون .

وفي هذا السياق يتضح أن هنالك تدنياً واضحاً في مستوى التمكن من المهارات الأساسية والتي تأتي على قائمة الأولويات مهارة كتابة البحث العلمي التي تعد عقبة كبيرة لدى الكثير من

الباحثين، فبالرغم من أن العديد منهم لديه من المهارات التي تمكنه من الإعداد والإشراف على البحوث العلمية، إلا إنهم مع الأسف الشديد يفتقدون إلى مهارة إخراج هذه البحوث بالطريقة السليمة، والمتقنة (ابودف والمشارفه، 2014، ص 108-109)، كي يمكن نشرها في مجلات علمية محكمة ذات مستوى رفيع ولديها معامل تأثير عالي، ومن بين أسباب ضعف النشر للبحوث العلمية، الافتقار لأساسيات الكتابة العلمية بالإضافة إلى قلة الممارسة العملية للبحث العلمي.

وفي هذا المنعطف الحرج تتضح للقارئ علاقة وارتباط مهارات الأساتذة المشرفين بالدارسين وأهمية صقل واكساب المهارات الأساسية لكتابة البحوث العلمية، ولعل تدني المهارات تلك لدى الدارسين يعد انعكاس طبيعي لمهارات الاساتذة سواء في الإشراف على البحث أو عند تدريس المقررات البحثية، على أقل تقدير هذا ما تحاول اثباته الدراسة الحالية لاحقاً. خصوصاً المهارات الفرعية المتمثلة في الصياغة الدقيقة لعنوان البحث، وصياغة مشكلة البحث، وتحديد أهدافه، وفي العرض والتعقيب على الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، وفي صياغة فروض البحث، وفي إجراءات البحث وتصميمه.

ويتضح مما سبق إن إعداد خطة البحث يعد من أهم مراحل العمل البحثي، فمن خلالها تتحدد مشكلة البحث وأهدافه وإجراءاته لتصبح منهجاً يرشد الطالب الباحث، وهي بالتأكيد مهمة تتطلب جهداً كبيراً، وإذا لم يلتزم الباحث بهذا النهج جهداً وفكراً، فإن ذلك سوف ينعكس سلباً على مستوى خطة البحث التي يقدمها، حيث تكون الرؤية البحثية مفقودة، ويظهر في الخطة العديد من العيوب المنهجية على مستوى عناصرها المختلفة. فإعداد خطة البحث " عملية منهجية لبحث عميق يتجلى من خلالها الخيال البحثي للباحث في الكفاءة والقدرة على الابداع والابتكار، واستنباط الأفكار الأصيلة، وإدراك العلاقات لما بين الأفكار". (ابودف والمشارفه، 2014، ص 109)

ويمكن إجمال المهارات البحثية الأساسية (ابودف والمشارفه، 2014، ص114-125) التي يفترض أن يكتسبها الدارسين في مرحلة الدراسات العليا على النحو التالي:

- 1- مهارة اختيار عنوان الدراسة وصياغته بطريقة سليمة.
- 2- مهارة كتابة المقدمة كتمهيد للدراسة، ثم تستمر في التدرج وصولاً إلى مشكلة البحث.
- 3- مهارة كتاب تساؤلات الدراسة تصاغ في عبارات خبرية، أو في عبارات استفهامية، وتركز المشكلة على هدف محدد يوجه عملية البحث.
- 4- مهارة تحديد أهمية الدراسة من حيث حجم المشكلة التي يعالجها وما يترتب على هذا العلاج من فوائد مادية ومعنوية.
- 5- مهارة صياغة أهداف الدراسة ترتبط أهداف الدراسة ارتباطاً مباشراً بالمشكلة بشكل دقيق، وينبغي أن تكون الأهداف ممكنة القياس والتحقق.
- 6- مهارة اختيار المنهج المناسب للدراسة يختار من المناهج ما يتناسب طبيعة الموضوع، وقد يجمع الباحث في بحث واحد بين منهجين أو أكثر، حسب ما تقتضي الضرورة.
- 7- مهارة تحديد مصطلحات الدراسة وتعريفها بمفاهيم إجرائية قابلة للقياس.
- 8- مهارة تحديد متغيرات الدراسة إذا كنا لا نتحدث عن دراسة وصفية بحتة، فيتم تحديد المتغيرات التي تحاول الدراسة تقصي العلاقة بينها يصبح على درجة كبيرة من الأهمية.
- 9- مهارة صياغة فرضيات الدراسة هي حلول مؤقتة لحل مشكلة البحث، كما تعني الإجابة المحتملة لأسئلة البحث بحيث تمثل الفروض علاقة بين متغيرين (مستقل، تابع). وعند صياغتها قد تكون (أساسية، صفيرية).
- 10- مهارة صياغة حدود البحث تتعلق بالمشكلة والعينة، والمدة والرقعة الجغرافية التي يشملها البحث.
- 11- مهارة اختيار الدراسات السابقة والتعقيب عليها إن سرد وعرض الدراسات السابقة من أجل إلقاء الضوء على المشكلة بصورة أعمق، وتساعد الباحث في تقديم ملاحظات واقتراحات تساعد على اتخاذ القرار نحو سلوك حل المشكلة.
- 12- مهارات استخدام المكتبة والتعامل مع المحركات البحثية، والتوثيق المراجع لها أهمية كبيرة لأنه يكسب البحث العلمي القوة والثقة ويضفي عليه المصداقية.
- 13- مهارات عملية تتمثل في بناء أدوات الدراسة التي تتعدد وتختلف تبعاً للكيفية والظروف والهدف من الدراسة، إضافة إلى مهارة بناء فقرات الاستبانة كضوابط كتابة فقرات أسئلة

الاستبانة ومهارة إجراء المقابلات، ومهارة اختيار العينة وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة.

ومما تقدم يلاحظ إن ما يسهم في تحقيق كفاءة الدراسات العليا بدرجة عالية ويعزز من مقدرة الباحث على الابداع والابتكار هي جملة متطلبات ينبغي توافرها: تلبية برامج الدراسات العليا لحاجات المجتمع ، وتلبية برامج الدراسات العليا لطموحات ورغبات الطلاب، من خلال البرامج الأكاديمية، وكفاءة وأساليب التعليم والتعلم واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس، ووضوح أساليب تقييم الطلاب، وكفاءة الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية، إضافة إلى الخدمات البحثية، وخدمات المكتبة وتوافر مصادر المعلومات المختلفة الورقية والرقمية. (الحوالي، ابو دقه، 2004، ص396).

بينما هنالك من العوامل التي ينبغي تفاديها لما لها من تأثير واضح على انخفاض مستوى كفاءة برامج الدراسات العليا، وهي تتمثل في اختلاف معايير تقييم تحصيل الطلاب باختلاف أعضاء هيئة التدريس، وعدم وجود خطة واضحة لتحديد موضوعات الرسائل والأطروحات، معاناة الطلاب من قلة المشرفين في تخصصات معينة، وافتقارهم إلى مهارات استخدام المكتبة ومصادر المعلومات المختلفة، وافتقاد الصلة بين برامج الدراسات العليا ومؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع، واختيار الطلاب لتخصصات لا تناسب قدراتهم، وافتقار برامج الدراسات العليا إلى الدراسات التقييمية بين الحين والآخر، وافتقار أعضاء هيئة التدريس إلى مهارات استخدام التكنولوجيا في التدريس. (الحوالي، ابو دقه، 2004، ص396)

من الطرح أعلاه لابد من توافر البيئة الأكاديمية المناسبة من أجل أن يتمكن الدارسين للمقررات البحثية من اكتساب الفهم الحقيقي للمبادئ الاساسية والقدرة على تطبيقها بشكل ينعكس على سرعه انجاز مقترح خطة بحث الماجستير من جهة، ويكون لديهم اهتمام طويل الادم يصل لمرحلة الدكتوراه وما بعدها من جهة أخرى. حيث يمتد الأثر والتأثير لتلك المقررات إلى ما هو أبعد من بناء المهارات ليشمل إعداد الطلاب لفهم دورهم كباحثين علميين في المجتمع، فمثلما يتعين اعدادهم اليوم لمواجهة متطلبات اقتصاد الغد كذلك يتعين اعدادهم بصورة يسمو معها على الالتزام بالمحافظة على الارتقاء بجودة البحث العلمي لخدمة أهداف النظام المؤسسي والمجتمعي.

إذ من الملاحظ ان البلدان المتقدمة تهتم بتدريب طلابها على كتابة التقارير، والبحوث حسب القواعد العلمية من بداية تدرجهم في السلم التعليمي، بحيث يتمكنون من استعمالها بسهولة ويسر، عند تحاقهم ببرامج الدراسات العليا لمتابعة تعليمهم، يكون لديهم القدرة والمهارة، للتفكير بأسلوب علمي من أجل ايجاد الطرق المناسبة لحل المشكلات بطريقة علمية منظمة، ومع ذلك فإن الأساليب النظرية في صقل مهارات البحث العلمي، وكتابة التقارير غير كافية، ولابد أن يتبعها جهد في التطبيق العملي، والتمرن على استعمالها لإجادتها مما يفرض متابعة واهتماماً متزايداً، من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والقائمين على الدراسات والبحوث، وتضافر جهودهم مع دعم ومؤازرة الإدارات التعليمية في مختلف مستوياتها (الفريجات، 2011،

وتعد من بين أهم أهداف عملية الإشراف والمتابعة على البحوث من أجل اكساب المهارات البحثية هي: التوجيه للاضطلاع بمهمة البحث العلمي مستقبلاً، بإرشاده وتوجيهه إلى المسار السليم في البحث، وتذليل الصعوبات أمامه. كذلك إرشاده بما يجنبه الوقوع في القلق، والإحساس بعدم القدرة على انجاز ما يتوقع منه. ورعاية وبناء شخصيته العلمية، وتعيده على الاستقلالية في الرأي بموضوعية تامة، مما يتيح الفرصة لقدراته الإبداعية أن تنمو نمو سليماً، ولكي يتحقق ذلك يتطلب القيام بإعداد خطة تكون بمثابة تصميم أولي للموضوع المراد بحثه وسبر اغواره. (ابودف والمشارفه، 2014، ص 114).

ثالثاً: استنباط أهمية دراسة مقررات طرق ومناهج البحث العلمي:

إن الدراسات العليا بشكل عام ودراسة المقررات البحثية بشكل خاص تتوقف على توافر أعضاء هيئة تدريسية متفوقين في مهارات البحث العلمي والتعليم، إذ أن تفوق المحاضر الباحث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية المؤسسية ورؤيتها وأهدافها، وفي معظم جامعات دول العالم تتحدد الترقيات بالنجاح البحثي في المقام الأول، وقد يصعب بل استحالة تمييز التدريس الجيد في حد ذاته، وقد أجريت دراسة مسحية في بريطانيا شملت 561 أكاديمياً وجدت أن أكثر من نصفهم يتفق على أن التعيينات والترقيات تولي أهمية اكبر من اللازم على البحث، إلا ان تقييم أو تحكيم الأبحاث قد يعمق الانقسام وترجح كفت نشاط البحث على حساب الأنشطة التدريسية، مما يعمق الهوة بين المحاضر الباحث والمحاضر غير الناشط

بحثيا، لأنها لها تواجها التي ترتبط بالحياة الأكاديمية المهنية وتتعلق بتربيتهم ومكافأهم.(بيزان، 2016، ص266).

لا شك إن العلاقة بين التدريس والبحث في التعليم العالي من بين اعقد العلاقات الفكرية إدارة وأشدها تشاهها وأكثرها إثارة للخلاف، فمن الناحية الفكرية تبدو الحدود بين التدريس والبحث متجه إلى المزيد من الضبابية والبعد عن الوضوح، فالتدريس والبحث كلاهما صار فئة تتعدى كل منهما على الأخرى وتتدخل معه، وحتى وان كان بينهما علاقة. فقد ساءت في الجامعات التي صارت مؤسسات مسلعة، فالبحت عموما في العلوم التجريبية صار عالي التكلفة بل صار مشروعا شبه صناعي، وهنالك من يؤكد بأنهما نشاطان أو عالمان منفصلان، وفي هذا السياق قد يشتد الجدل ويحتدم، ومن بين أهم وجهات النظر ما يلي:.

- أولهم أن التعليم العالي باستثناء الجامعات النخبوية لا تختلف اختلافا حقيقيا عن تعليم الكبار أو حتى التعليم ما قبل الجامعي، وهذا مصدر شعبية التعليم الجامعي، مما أدى لعدم ضرورة التعليم على أيدي باحثين ناشطين، وهذا مخالف لأسس مجتمع المعرفة بطبيعة الحال.

- ثانيهم يرى بجواز الفصل باعتبار أن الباحث نشاط أكاديمي يفترض أن تكون له تنظيماته المهنية وأنساقه الأصيلة، فمع تزايد الطلب على التعليم الجامعي بالمجتمع جاء الفصل إذ أنه من غير المعقول أن تصاحب حركة تزايد أعداد الطلاب مع المطالبة بزيادة الطاقة البحثية لأعضاء الهيئة التدريسية. (ابودف والمشارفه، 2014، ص 113).

إذ أن الجدل الدائر حول العلاقات بين البحث والتدريس ليست بالأمر الجديد على المستوى الدولي، ولكن هذا الجدل صار له نتائج مهمة تتعلق بوضع سياسات البحث والتدريس على المستوى الوطني والمؤسسي، فإذا كان البحث يوجه التدريس أو بالأحرى إذا كان له أثر ايجابي على جودة التدريس فهذا مبرر للمبادرة بزيادة ميزانية البحوث، وإذا كان العكس هو الصحيح فهذا يسوغ تحول جزء من مخصصات البحوث إلى التدريس، خصوصا وأنه للعلاقات بين التدريس والبحث نتائج حيث ترتبط ببنية وهياكل المؤسسات الأكاديمية (الجامعات وأقسامها)، فأى مؤشر يؤكد بوجود ارتباط بين البحث والتدريس، قد يشير لضرورة الاستبقاء على وضع نشاطي البحث والتدريس بالقرب من بعضهما. (بيزان، 2016، ص265).

وعلى الرغم من اعتبار التعليم يُعد الصلة الحيوية بين البحث والتدريس فهو العملية المشتركة بين هذين النشاطين فالتدريس والبحث يرتبطان عندما يترابطان، بمعنى أدق عندما يكون الرابط عبارة عن مجالين لنشاط واحد ألا وهو التعلم، لذا لا بد من ان يكون التعليم العالي استقصائياً واستكشافياً ومتشككاً ونقدياً بالنسبة للطلاب ولهيئة التدريس على حد سواء والمشارك بين أنشطة البحث والتدريس المختلفة (هنا هو التعلم)، كما أنه هنالك علاقات قوية بين نتائج اختبار تقييم الأبحاث ودرجات جودة التدريس، وعلى هذا الأساس فإنه إذ ما صدقة فرضية "ان المحاضرين الباحثين أعلى قدرا من المحاضرين الخاملين في مجال البحث"، فغالبا ما تتركز المناقشات المتصلة بعلاقات البحث والتدريس عند مستوى مؤسسي، فإنه لا بد من التفكير للأخذ ببدايات إقامة مؤسسة بحثية فقط وأخرى تعليمية فقط (رونالد بارنيت ، 2009 ، ص ص 83-92).

ولكن في هذا المقام قد يصدق القول المأثور "فاقد الشيء لا يعطيه" إذ إن عملية إكساب الدارسين مهارات البحث التي سبق الحديث عنها ليست مجرد عمل روتيني بل هو عمل فني تعليمي تنسيقي استشاري، يقوم به أعضاء الهيئة التدريسية المهرة من أجل مساعدة الطلاب في امتلاك مهارات البحث العلمي، حيث يتوجب على الطالب إعداد خطة مقترحة لأطروحة الماجستير كمتطلب أساسي لاجتياز المقررات البحثية (مناهج البحث العلمي وحلقة النقاش)، وتعد الدراسات العليا من أهم مجالات تأهيل الكوادر الفنية المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، لهذا يفترض أن يُعد الملتحقون اليوم بالدراسات العليا إعداداً جيداً ليصبحوا باحثي الغد، وأن تكون أطروحاتهم حلاً لمشاكل واقعية يعاني منها المجتمع.

ولا بد من الاعتراف والتسليم بأن التعليم العالي ليس مجالاً لنقل التقاليد الأكاديمية فحسب، بقدر ما هو يستهدف تطوير للمناخ المجتمعي "السياسي والاقتصادي"، للمساهمة في خلق معرفة جديدة ورأسمال بشري يحقق فائدة للجميع، ومع مطلع عقود الالفية الثالثة لم يعد يكفي لطلاب الدراسات العليا، أن يكونوا على معرفة بالموضوع الذي يتعلمون فقط، وإنما يجب أن يكونوا قادرين على امتلاك مهارات بحثية في مجال مناهج البحث وأساليبه وأدواته وتوظيفها في الوقت المناسب، فمن الضروري دعمهم علمياً ومعرفياً، في دراستهم لاكتساب

ذلك، واتباع إجراءات إشرافية على رسائلهم ذات جودة عالية، كما ويتطلب ذلك وضع معايير لاختيار الطلاب (ابودف والمشارفة، 2014، ص 113)، وإعداد برامج أكاديمية ذات جودة عالية. وإزاء الطرح أعلاه يعد الطلاب ناقصي الإعداد إذ لم يتعلموا من محاضرين يعملون في جهات المعرفة ولن يكون للباحثين العلميين من أعضاء الهيئات التدريسية جدوى، إذ لم يعكسوا آخر ما توصوا إليه من علم ومعارف على تدريسهم في حلقات البحث للدراسات العليا على وجه الخصوص ومرحلة البكالوريوس عموماً، باعتبار إن الباحث الجيد سيكون دائماً معلماً جيداً، ولعل هذا يؤكد حقيقة تفوق المحاضر الباحث بشدة على المحاضر غير النشط بحثياً، إلا أنه هنالك من يقر بحقائق مغايرة تماماً من طريق تنفيذ تفوق المحاضر الباحث، فيما يخص الارتباطات الطفيفة الايجابية بين البحث والتدريس في كونها أقرب إلى الظهور في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية منها في العلوم الطبيعية، إذ يبدو أنه في العلوم الإنسانية قد تقوى الروابط نسبياً في مستوى ما قبل التخرج في الإنسانيات، ولكنها ربما تكون أضعف في المستوى نفسه في العلوم الطبيعية ويمكن أن تكون هذه العلاقات معكوسة مع اختلاف مستويات مراحل الدراسة. (رونالد بارنيت، 2009، ص 95-96)، فتكون الصلات ضعيفة في مرحلة الجامعية وتقوى في الدراسات العليا.

ونظراً لأهمية مناهج البحث العلمي لا تكاد تخلو الخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية للجامعات سواء العربية أو الأجنبية من مساقات أو مقررات مناهج البحث العلمي سواء على مستوى الدراسات الجامعية الأولى البكالوريوس والليسانس أو على مستوى الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه وقسم دراسات المعلومات بمدرسة العلوم الإنسانية والاجتماعية بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا من الأقسام التي طرحت المقرر من بداية تأسيس القسم كما سنرى لاحقاً بشكل أكثر تفصيلاً. حيث يستهدف مد الطلاب بالمهارات اللازمة التي تجعل منه باحثاً جيداً و متمرساً مستقبلاً.

لذا فإن المقررات البحثية تستهدف بشكل أساسي تعريف الدارسين بمناهج البحث العلمية كالمنهج الاستقرائي والمنهج الاستدلالي والمنهج الإستردادي أو التاريخي والمنهج التجريبي، كذلك تعليمه كيفية تطبيق خطوات إعداد البحث العلمي بشكل عملي، ابتداء من الشعور بالمشكلة وصياغة العنوان... الخ من تحديد وصياغة لباقي الخطوات، ومروراً بجولة المقرر حول طرق تصميم ادوات جمع البيانات للأبحاث العلمية الميدانية، وترتبط بالأدوات اختيار طرق

التحليل الاحصائي المناسب لطبيعة الدراسة.(سليم ، صادق، 2014، ص 81)، وانتهاء بطرق ومعايير توثيق الاستشهادات المرجعية التي تتطلب مهارات معلوماتية. وتأتي هذه الأخيرة في المقام الأول حيث يستوجب ادراجها ضمن مفردات المقررات البحثية. فهي تهدف إلى تطوير الذات في انتقاء مصادر المعلومات وكيفية استخدامها والتعامل معها والافادة منها سواء كانت ورقية بمرافق المعلومات أو رقمية على الانترنت، حيث إنها تسعى لتنمية القدرات الذاتية في كيفية الفهم والاستيعاب والادراك لاستنباط المعلومات وتوظيفها لخدمة الاغراض البحثية، وبهذا الخصوص عرفت جمعية المكتبات الأمريكية المهارات المعلوماتية بأنها مهارات أعم وأشمل من المهارات المكتبية وتتطلب التعرف على مصادر المعلومات المختلفة وتحديد المعلومات المطلوبة واختيارها وتنظيمها ومن ثم تقييمها والاستفادة منها للأبداع العلمي.(بخاري، 2012، ص 107-108)

لاشك إن إعداد الباحث يحتاج إلى جملة مهارات وخبرات عادة ما يحصل عليها من دراسة بعض من المقررات البحثية التي تركز على التدريب العملي والمشاركة في بعض البحوث التي تتطلب تطبيقات عملية كاستخدام الحاسوب وتطبيق البرامج الاحصائية أو التدريب على بناء جداول لعرض البيانات وفقا للمتغيرات الرئيسية في الدراسة، اضافة إلى ما تتطلبها البحوث الكيفية من قدرة على الكتابة المطولة وتركيب البيانات في أفكار رئيسية وقد يحتاج الباحث إلى ادخال بيانات المستجيبين في الباحث الآلي لتحليلها باستخدام تحليل المحتوى مثلا، وتلك المهارات البحثية لها تأثيرها في التقويم العام ومدى واقعية بحثه (القحطاني، 2013، ص 297) وارتباطه بدراسة الواقع الفعلي.

كما نعلم جميعا إن للبحث العلمي أهمية قصوى في تقدم المجتمعات وازدهارها وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان مقدرة الدول على استغلال ما لديها من موارد وامكانيات إنما يتوقف على مدى ما تتمتع به هذه الدول من إمكانيات في مجالات البحث والتطوير، لذا لا تهدف المؤسسات الجامعية إلى إعداد طلابها لممارسة مهن معينة فحسب، وإنما تمنحهم المعرفة المرتبطة بهذه المهن من حيث عملياتها الاساسية ومبادئها ومناهج التحليل المستخدمة فيها وتتحدد مهمة الجامعة بطبيعة الحال في عمليتين هامتين: هما الحصول على المعرفة وتداولها وترتبط العملية الأولى بكل المناشط التي تهدف إلى اكتساب المعرفة والتي يأتي في مقدمتها النشاط التدريسي والنشاط البحثي، وتضم العملية الثانية كل المناشط التي تهدف : إما إلى نقل المعرفة عبر

الاجيال، أو نقلها خارج أسوار الجامعة (عماد عيسى، 119، 2011) من أجل الانتفاع منها والاستفادة منها في الحياة العملية الواقعية.

إن البحث العلمي يرتكز على ركيزة تميزه عن المجالات الأخرى كما يشير محمد فتحي عبدالهادي "فلا عمل بدون علم ولا تطبيق بدون نظر ولا فعل بدون فكر"، وعليه فإن لا بد من توجيه الباحثين من بداية دراستهم للمقررات الدراسية لكي يتم الوصول لبحوث علمية متميزة وباحثين مهارة، يحتاج الأمر لتوفير مقررات تطبيقية سليمة من شأنها الارتقاء بقدرات الطلاب كباحثين مستقبليين ومن أجل تعزيز قدراتهم التنافسية من أجل الابداع والابتكار، لاشك ان عدم وجود قوائم تتضمن موضوعات للبحوث العلمية المطلوبة مرتبة وفق سلم اولويات وطني هي من ضمن المشكلات الرئيسية للبحث العلمي، وبما إن تخصص علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف يقع ضمن منظومة كلية للبحث العلمي فهو ليس بمنأى عن المعوقات المجتمعية ككل.

لذا لا بد من حصر ورصد الموضوعات التي تستحق الدراسة بصفة أولوية بمعنى وضعها في قائمة الأولويات ضمن خطط ورؤى الاقسام من أجل التمكن من التخطيط المستقبلي في هذا المجال (عماد عيسى، 2011، ص 120-123)، بمعنى أكثر دقة تحديد المجالات المهمة التي تحتاج للدراسة والبحث في السنوات القادمة .

رابعاً: تحليل مدى افادة الدارسين بقسم دراسات المعلومات من المقررات البحثية:

نبذة عن قسم دراسات المعلومات -الأكاديمية الليبية للدراسات العليا:
رؤية قسم دراسات المعلومات: العمق والريادة المتميزان ضمن البيئة الليبية والعربية والدولية في الدراسات العليا والبحث العلمي والاستشارات المتقدمة في مجالات تكنولوجيا وإدارة المعلومات والإدارة الأرشيفية. باعتباره يضم شعبي إدارة المعلومات وإدارة الأرشيف.
رسالة قسم دراسات المعلومات: البناء الفعال للمتخصصين في دراسات المعلومات والمحتوى المعلوماتي، وإعداد اخصائين بمستوى علمي وعملي عال لرفد المجتمع بالمهارات الكفايات، وإعداد باحثين متمرسين لحل المشاكل التي تواجهها كافة المؤسسات المجتمعية واثراء المعرفة المعلوماتية.

أهداف قسم دراسات المعلومات: يهدف قسم دراسات المعلومات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المبنية على أهداف مدرسة العلوم الانسانية وأهداف الاكاديمية وهي:

1. البناء الرصين للدراسات العليا واطاحة الفرصة للمؤهلين من حملة الشهادات الجامعية من مواصلة تحصيلهم العلمي.
2. إعداد وتأهيل وتعليم الطلاب ليكونوا قادة في مهنة المعلومات والمعلوماتية.
3. المساهمة في تلبية احتياجات الجامعات الليبية من اعضاء هيئة التدريس الاكفاء في تخصص المعلومات والارشيف.
4. المساهمة في خلق عناصر مؤهلة في مجال البحث العلمي في تخصص تكنولوجيا المعلومات، وإدارة المعلومات، وإدارة الارشيف.
5. التطوير المستمر للبرامج التعليمية الاكاديمية بما يتمشى مع التوجهات الحديثة في التخصص والمهنة.
6. توجيه بحوث ورسائل واطروحات الطلاب نحو موضوعات تساهم في حل اشكاليات وقضايا بيئة المجتمع الليبي.
7. إثراء البحث العلمي في مجال المحتوى المعلوماتي من خلال استصدار النشرات والدوريات العلمية.
8. تنمية وتشجيع التعاون والتبادل العلمي بين الاكاديمية والمؤسسات العلمية المناظرة. (بيزان، 2020، ص 234-244)

من الطرح أعلاه فانه يعد تدريب الطلاب كالباحثين على مرحلة إعداد مقترح خطة بحث الماجستير والتمكن من مهاراتها هدفاً أساساً من الأهداف التي يسعى قسم دراسات المعلومات منذ تأسيسه لتحقيقه، حيث يعتمد نظام الدراسة للحصول على درجة الماجستير في إدارة المعلومات وإدارة الأرشيف وذلك من خلال دراسة مجموعة من المقررات لمدة أربعة فصول دراسية.

وقد كان التوجه في السابق أي طيلة السنوات الماضية، ان يدرس الطلاب مقرر مناهج البحث العلمي في الفصل الثالث ومادة حلقة النقاش تُدرس في الفصل الرابع بشكل تكون موضوعاتهما أو مفرداتهما مكمله لبعضهما البعض. ولكن مؤخراً خلال السنوات الأخيرة ارتأت إدارة الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، نتيجة لضعف مستوى الطلاب في أساسيات البحث العلمي وأصول الكتابة العلمية وافتقار أغلب الدارسين للمهارات الأساسية اللازمة للدراسات

العليا، بضرورة دراسة الطلاب لمقرر مناهج البحث العلمي من الفصل الأول، ومادة حلقة نقاش في الفصل الثالث أو الرابع.

ولكي يتمكن الدارسين بقسم دراسات المعلومات من التعامل مع المهارات والخبرات البحثية المختلفة وممارستها عمليا، هم في حاجة إلى قنوات اتصال واضحة ومفتوحة بينهم وبين أستاذ المقرر، لذا فإن دور عضو هيئة التدريس يتمحور حول مساندة ومساعدة الطالب على إعداد مقترح مقبول لبحثه ومراقبة تنفيذه، من خلال مساعدة الطالب على تحديد موضوع قابل للبحث، وتوجيهه إلى الأدبيات المتوافرة وذات العلاقة بالموضوع، والإشراف الكامل على عملية انجاز البحث بالصورة المقبولة، ولكي يتحقق كل ذلك لابد أن يكون عضو هيئة التدريس خبيراً في مجال البحث العلمي متمكناً من مهاراته.

وبالرغم من أهمية المقررات البحثية وما تستهدفه من تهيئة الطالب، وإكسابه المهارات البحثية التي تمكنه من إعداد مقترح خطة أطروحة الماجستير. إلا أن هذه المقررات تتطلب مهارات بحثية عالية تتميز عن بقية المقررات الدراسية الأخرى، لذلك يلاحظ الكثير من الطلاب يتعثرون في دراسة هذه المقررات، وبالتالي تدني مهاراتهم البحثية والتي هي قد تعد انعكاس طبيعي لمهارات الاساتذة عند تدريسهم للمقررات البحثية كما سبق وأشرنا. وقد لمست الباحثة ذلك عن كثب من خلال معايشتها لواقع الأساليب المتبعة في تدريس هذه المقررات، أنها يغلب عليها الطابع الفلسفي التنظيري إلى حد كبير على حساب الجانب التطبيقي العملي.

مجتمع وعينة الدراسة: كما يعلم الجميع أن إجراء البحث على كامل المجتمع الأصلي يكون مفضلا في معظم الحالات على اختيار العينة وإجراء الدراسة عليها، ونظرا لصغر حجم المجتمع قامت الباحثة بإجراء الدراسة على كامل المجتمع الاصلي. لذا تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة والطالبات الدارسين، بقسم دراسات المعلومات بشعبتي إدارة المعلومات، وإدارة الأرشيف، ممن هم في مرحلة إعداد مقترح خطة البحث، ومرحلة إعداد رسالة الماجستير والدكتوراه.

أداة الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتجميع البيانات المطلوبة للتوصل إلى إجابة عن السؤال الوارد في مطلع الدراسة عن مدى الإفادة من مقررات الطرق ومناهج البحث العلمي على قدرات ومهارات الطلاب الدارسين في مرحلة الاعداد لبحث الماجستير (إعداد المقترح) بقسم دراسات المعلومات؟

فقد تم إعداد أداة الدراسة الاستبانة بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة بطبيعة الحال، إضافة لمعرفة الباحثة لجوانب المشكلة واطلاعها عليها، حيث تم تقسيم الاستبانة من أجل تحقيق أهداف الدراسة المشار إليها مسبقاً إلى محاور رئيسية على النحو التالي:-

- المقررات الدراسية ومدى الافادة منها صقل المهارات البحثية والمتمثلة في: مناهج البحث العلمي وحلقة النقاش.
- أعضاء الهيئة التدريسية ومدى اكتساب الدارسين للمهارات البحثية من خلال طريقة تدريسهم لتلك المقررات.
- مصادر المعلومات ومدى توافر مصادر المعلومات (الورقية والإلكترونية) بمكتبة الأكاديمية الليبية.

صدق وثبات الأداة: صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ويقصد بالصدق أيضاً شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل، حيث تم عرضها على المحكمين* من الأكاديميين لإبداء آرائهم وملاحظاتهم، وقامت الباحثة بإجراء التعديلات وتنفيذ الملاحظات، كما تم تجريبها على عينة استطلاعية لحساب صدق الاتساق الداخلي، وبعدها تم تطبيق الاستبانة على أفراد العينة وفرزها وتدقيق نتائجها واستبعاد غير المناسب منها.

من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الدراسة تنطلق في المقام الأول من حقيقة تعتبرها فرضية تسعى لتأكيدتها ألا وهي: -أن خطة البحث هي تطبيق للمعارف والمهارات التي يكتسبها الطالب أثناء دراسته للمقررات البحثية قبل اجراء دراسة الماجستير.

خصائص العينة:

ومن الجدير بالذكر انه تم تطبيق الدراسة خلال منتصف الفصل الدراسي خريف 2019-2020، وهي فترة مناسبة قبل انشغال الطلاب بالامتحانات. يبين الجدول رقم (1) أدناه أهم سمات خصائص أفراد العينة من حيث الجنس والعمر والتخصص أو الشعبة، والمرحلة

* أ.د فاتن مبارك بامفلح أستاذ قسم علم المعلومات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الملك عبد العزيز - السعودية.

* أ.د فائقة محمد حسن أستاذ بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات كلية الآداب جامعة القاهرة - مصر.

الدراسية الحالية حيث يوضح الطلاب الذين ما يزالون في مرحلة إعداد خطة البحث والذين في مرحلة بحث الماجستير أو الدكتوراه، إضافة لسنة التحاقهم بالدراسة في الأكاديمية. وفي هذا السياق جاءت نسبة 60.7% من أفراد العينة في مرحلة إعداد الخطة، وجاءت نسبة 28.6% سنة التحاقهم بالدراسة 2016، ونسبة 32.1% سنة التحاقهم بالدراسة 2017 وهذا يعنى أنهم بعد مضي عامين في دراستهم بالمرحلة التمهيدية قبل الرسالة، امضوا كذلك من عام إلى عامين آخرين في كتابة الخطة، لعل هذا قد يعطي مؤشر واضح على تعثرهم في تقديم مقترح جيد لخطةهم البحثية.

جدول رقم (1) يبين خصائص افراد عينة الدراسة

المجموع	النسبة %	العدد	نوعية المتغير	المتغير
28	0.0	-	- مواد ما قبل الرسالة.	المرحلة الدراسية
	60.7	17	- إعداد خطة البحث.	
	35.7	10	- بحث رسالة الماجستير.	
	3.6	1	- بحث اطروحة الدكتوراه	
28	53.6	15	ادارة معلومات	التخصص
	46.4	13	ادارة ارشيف	
28	67.8	19	ذكر	الجنس
	32.2	9	أنثى	
28	3.6	1	2013	سنة الالتحاق بالدراسة في
	14.3	4	2014	
	21.4	6	2015	
	28.6	8	2016	

	32.1	9	2017	الاكاديمية
	0.0	-	2018	
	0.0	-	2019	
28	32.1	9	- اقل من 30 عام.	العمر
	53.6	15	- من 31-40 عام.	
	14.3	4	- من 41-50 عام.	
	0.0	-	- أكثر من 51 عام.	

مناقشة وتحليل البيانات:

المحور الاول المقررات الدراسية

جدول رقم (2) يبين مدى افادة الطلاب من دراسة المقررات البحثية

استفادة قليلة جدا	استفادة قليلة	الى حد ما	استفادة كثيرة	استفادة كثيرة جدا	مدى الاستفادة من دراسة المقررات البحثية (مناهج البحث العلمي وحلقة النقاش)
العدد %	العدد %	العدد %	العدد %	العدد %	
3	4	5	4		1. اختيار موضوع البحث
10.7	14.3	17.9	14.3		
4	3	4		4	2. صياغة عنوان البحث وفق المعايير
14.3	10.7	14.3		14.3	
3	4	6		4	3. تحديد مشكلة واهمية الدراسة
10.7	14.3	21.4		14.3	
2	3	6		8	4. تحديد اهداف الدراسة بطريقة واضحة
7.1	10.7	21.4		28.6	
3	8	6	6	5	5. صياغة الفرضيات أو تساؤلات الدراسة
10.7	28.6	21.4	21.4	17.9	
4	8	5	5	6	6. كيفية اختيار المنهج المناسب لطبيعة الموضوع
14.2	28.6	17.9	17.9	21.4	
3	11	5	5	4	7. تحديد المفاهيم الرئيسية
10.7	39.2	17.9	17.9	14.3	

										والمغيرات الهامة بدقه
10.7	3	32.1	9	28.6	8	21.4	6	7.2	2	8. طريقة اختيار وتحديد نوعية وحجم العينة
10.7	3	14.3	4	32.1	9	17.9	5	25.0	7	9. تحديد وسيلة جمع البيانات
14.2	4	35.8	10	17.9	5	17.9	5	14.2	4	10. توظيف المقاييس الإحصائية وضع هيكلية الدراسة
14.3	4	21.4	6	21.4	6			17.9	5	11. اتقان طرق توثيق المصادر
14.3	4	35.7	10	28.6	8	14.3	4	7.1	2	12. طريقة ترتيب الدراسات السابقة والتعقيب عليها
10.7	3	32.2	9	21.4	6	21.4	6	14.3	4	13. سرعة وسهولة إعداد مقترح خطة البحث
14.3	4	35.7	10	25.0	7	14.3	4	10.7	3	14. إنجاز الدراسة والتوصل للنتائج والتوصيات

ويتضح من ملاحظة الجدول رقم (2) أعلاه، أن أغلب استجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص الاستفادة من دراسة المقررات البحثية (مناهج البحث العلمي وحلقة النقاش) حيث تصل نسبة الاستفادة اقصها في كل من اختيار موضوع البحث حيث تصل النسبة 42.8%، وصياغة العنوان وفق المعايير 46.4%، بينما تحديد مشكلة واهمية الدراسة جاءت النسبة 39.3%، وتحديد اهداف الدراسة بطريقة واضحة 32.2%، وكذلك اتقان طرق توثيق المصادر 25.0%.

بينما تبلغ الاستفادة من دراسة المقررات البحثية (مناهج البحث العلمي وحلقة النقاش) أذنها، في كل من صياغة الفرضيات أو التساؤلات، واختيار المنهج المناسب لطبيعة الموضوع التي كانت النسبة 28.6%، والتمكن من تحديد المفاهيم الرئيسية والمغيرات الهامة بدقه 39.2%، إضافة

لطريقة اختيار وتحديد نوعية وحجم العينة 32.1%، وتوظيف المقاييس الإحصائية بنسبة 35.8%، وضع هيكلية الدراسة وطريقة ترتيب الدراسات السابقة والتعقيب عليها بسهولة 35.7%، بمعنى أكثر دقة اعداد مقترح خطة البحث بصورة نهائية متكاملة، وانجاز الدراسة والتوصل للنتائج والتوصيات جاءت نسبة الاستفادة 35.7%.

المحور الثاني اعضاء هيئة التدريس

جدول رقم (3) يبين مدى اكتساب الطلاب للمهارات البحثية من خلال طريقة تدريس الأستاذ

مدى اكتساب الطالب للمهارات البحثية من خلال طريقة تدريس الاستاذ للمقررات البحثية		نادرا		احيانا		غالبا		دائما	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2	7.2	2	7.2	7	25.0	12	42.8	5	17.8
التطبيق العملي أثناء دراسة مواضيع مادة مناهج البحث العلمي									
10	35.7	3	10.7	7	25.0	3	10.7	3	10.7
تعويد الطالب على الاستقلالية في التحوار والنقاش.									
11	39.2	3	10.7	4	14.3	3	10.7	4	14.3
المشاركة مع الأستاذ والزملاء في عرض ومناقشة المواضيع.									
3	10.7	5	17.8	10	35.7	5	17.8	4	14.3
التدريب العملي على انواع الاقتباسات المباشر وغير مباشر.									
3	10.7	3	10.7	11	39.3	3	10.7	3	10.7
التدريب على الكتابة التحليلية والنقدية أثناء دراسة مواضيع مادة حلقة النقاش.									
4	14.3	11	39.3	7	25.0	3	10.7	3	10.7
التدريب على الكتابة التحليلية والنقدية أثناء دراسة مادة مناهج البحث العلمي.									

7.2	2	14.3	4	7.2	2	17.8	5	53.5	15	التدريب على التحليل والتلخيص في اعداد اوراق العمل البحثية كاستكمال متطلبات المواد الدراسية الاخرى.
14.3	4	32.1	9	39.2	11	7.2	2	7.2	2	التدريب العملي على طرق توثيق المراجع والمصادر الورقية والالكترونية.
17.8	5	28.6	8	35.7	10	7.2	2	10.7	3	التدريب العملي على طرق الاستشهادات المرجعية من مختلف مصادر المعلومات (الورقية والالكترونية)
17.8	5	35.7	10	25.0	7	14.3	4	7.2	2	التدريب على اساليب البحث عن مصادر المعلومات بمحركات البحث في الانترنت
25.0	7	28.6	8	21.4	6	14.3	4	10.7	3	التدريب على كيفية توظيف مصادر المعلومات لخدمة اهداف الدراسة
7.2	2	10.7	3	10.7	3	50.0	14	21.4	6	تعاون المشرف الاكاديمي في اقتراح المواضيع لهيكلية الدراسة.
0.0	-	3.5	1	14.3	4	28.6	8	53.6	15	تجاوب اعضاء هيئة التدريس في تقديم التوجيهات والارشاد بشكل عام

ويلاحظ من الجدول رقم (3) أعلاه الذي يوضح مدى اكتساب الطلاب للمهارات البحثية من خلال طريقة تدريس الأستاذ لمقررات البحث العلمي، أن أغلب استجابات أفراد عينة الدراسة تشير إلى ندرة التطبيق العملي أثناء دراسة مواضيع مادة مناهج البحث العلمي، بينما هنالك تأكيد حول استمرارية تعويد الطلاب على الاستقلالية في التحاور والنقاش حيث جاءت النسبة 35.7%، وكذلك المشاركة مع الأستاذ والزملاء في عرض ومناقشة المواضيع بنسبة 39.2%.

في حين إن النسب تفيد بأن توظيف الاقتباسات المباشر والغير مباشر لخدمة أغراض الدراسة، أحيانا يتم التدريب عليها بشكل عملي جاءت نسبتها 35.7%. كذلك الامر ذاته - أحيانا- يتم التدريب على الكتابة التحليلية والنقدية أثناء دراستهم لمواضيع مادة حلقة النقاش 39.3%. بينما نادرا ما يتم التدريب على الكتابة التحليلية والنقدية أثناء دراسة مادة مناهج البحث العلمي جاءت بنسبة 39.3%. الا ان هنالك اتفاق على انه دائما يتم التدريب على التحليل والتلخيص في اعداد الواجبات كأوراق العمل البحثية من اجل استكمال متطلبات المواد الدراسية الأخرى بنسبة 53.5%.

ومن الجدير بالملاحظة ان نسبة التدريب العملي على طرق توثيق المراجع والمصادر الورقية والالكترونية، والتدريب العملي على طرق وأنواع الاستشهادات المرجعية من مختلف مصادر المعلومات (الورقية والالكترونية) أحيانا يتم التركيز عليها، وهذا يشير إلى أنه غالبا ما يُغفل عنها رغم أهميتها في صقل المهارات البحثية بشكل عام، واكساب القدرة على تأدية المهام العلمية والبحثية بإتقان ومستوى عال من الدقة والأمانة العلمية بشكل خاص.

كما تشير أيضا النسب في الجدول أعلاه إلى ندرة التدريب على أساليب البحث عن مصادر المعلومات بمحركات البحث في البيئة الرقمية -الانترنت- كذلك الأمر في تدريب الطلاب على كيفية توظيف مصادر المعلومات لخدمة اهداف الدراسة، إلا أنه تؤكد معظم الاستجابات لتعاون المشرف الأكاديمي في اقتراح المواضيع لهيكلية الدراسة التي جاءت بسبتها 50.0%، إضافة لتجاوب اعضاء هيئة التدريس في تقديم التوجيهات والنصح والارشاد بصورة عامة بسبة 53.6%.

المحور الثالث مصادر المعلومات

جدول رقم (4) يبين مدى توافر مصادر المعلومات (الورقية والالكترونية) بمكتبة الأكاديمية الليبية

مدى توافر مصادر المعلومات (الورقية والالكترونية)		متوفرة بكثرة		متوفرة		الى حد ما		متوفرة قليلا		غير متوفرة	
العدد %		العدد %		العدد %		العدد %		العدد %		العدد %	
بمكتبة الاكاديمية الليبية؟											
17.8	5	14.3	4	25.0	7	35.7	10	7.2	2	1. دليل أو أدلة للمساعدة في كتابة خطوات البحث العلمي وفق أسس ومعايير علمية.	
10.7	3	35.7	10	25.0	7	21.4	6	7.2	2	2. حداثة مصادر مناهج وطرق البحث العلمي بشكل عام.	
17.8	5	25.0	7	32.2	9	14.3	4	10.7	3	3. حداثة كتب مناهج البحث العلمي في مجال علوم المعلومات والمكتبات والارشيف	
14.3	4	35.7	10	21.4	6	14.3	4	14.3	4	4. كتب علمية متخصصة وحديثه مناسبة للاحتياجات البحثية	
17.8	5	32.3	9	28.6	8	17.8	5	3.5	1	5. دوريات متخصصة ومحكمة متوافقة مع الاهتمامات الدراسية	
42.3	12	21.4	6	17.8	5	10.7	3	7.2	2	6. اشتراكات في قواعد بيانات محلية ودولية بالمكتبة	
39.3	11	17.8	5	21.4	6	14.3	4	7.2	2	7. اتاحة الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه) الكترونيا	
14.3	4	35.7	10	21.4	6	21.4	6	7.2	2	8. متابعة ما يستجد من اعمال المؤتمرات والندوات العلمية	
25.0	7	28.6	8	25.0	7	17.8	5	3.6	1	9. المنشرات والتقارير السنوية	

لم يعد يخفي على أحد المكانة المرموقة التي تحتلها المكتبات الأكاديمية وما تقدم من خدمات معلوماتية داخل الحرم الجامعي وخارجه وأهمية توافر وتنوع مصادر المعلومات (الورقية والالكترونية)، وأن المتأمل للجدول رقم (4) أعلاه يلاحظ تدني خدمات المعلومات في مكتبة الأكاديمية إذ أن معظم المؤشرات تفيد بعدم توافر مصادر حديثة في مناهج وطرق البحث العلمي بشكل عام، ومصادر مناهج البحث العلمي في مجال علوم المعلومات والمكتبات والأرشيف بصورة خاصة، إضافة إلى قلة توافر كتب علمية متخصصة وحديثة مناسبة للاحتياجات البحثية، كذلك قلة توافر الدوريات المتخصصة المتوافقة مع الاهتمامات الدراسية.

نهيك عن أهمال الاشتراكات في قواعد بيانات وعدم توافرها على الاطلاق سواء كانت قواعد بيانات محلية أو دولية بالمكتبة التي جاءت بنسبة 42.3%، وعدم توافر مستودعات رقمية لاتاحة الرسائل والاطروحات الجامعية (ماجستير ودكتوراه) التي جاءت نسبتها 39.3%، وكذلك قلة متابعة واقتناء ما يستجد من اعمال المؤتمرات والندوات العلمية والنشرات والتقارير السنوية التي جاءت بنسبة 35.7، باستثناء توافر بعض الأدلة المساعدة في كتابة خطوات البحث العلمي وفقا للأسس ومعايير علمية مُعتمدة التي جاءت نسبتها 35.7%.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. تبلغ مستوى الاستفادة من المقررات البحثية أدها في إعداد مقترح خطة البحث بصورة نهائية متكاملة، وانجاز الدراسة والتوصل للنتائج والتوصيات وذلك راجع لقلة التطبيق العملي في مرحلة التمهيد أو مرحلة دراسة المقررات الدراسية ما قبل الماجستير.
 2. ضعف إلمام الطلاب بالمقاييس الاحصائية نتيجة لغيابها في المقررات البحثية وحتى وان وجدت لا يتم دراستها بشكل متعمق.
 3. عدم الاهتمام الكافي بتنظيم ورش ولقاءات علمية الخاصة بمناقشه خطط البحث بما فيها من خطوات ومراحل المقترح.
 4. وجود تكرار وتداخل بين مقرر مناهج البحث العلمي ومقرر حلقة النقاش، في حين أن هذا الأخير يُعد دوره تكميلي لدور مادة مناهج البحث العلمي حيث إن الأولى عبارة عن بناء معرفي ومدخل للمقرر الثاني، بحيث لا يحصل فيهما أي تكرر أو تداخل في الموضوعات أو المفردات.
 5. قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التدريب العملي للكتابة التحليلية والنقدية أثناء دراسة مادة مناهج البحث العلمي، إضافة لضعف توجيههم وتدريبهم على كيفية استخدام المصادر الالكترونية.
 6. غالبا ما يُغفل عن التدريب العملي على طرق توثيق المراجع الورقية والالكترونية والاستشهادات المرجعية شكل عام، برغم أهميتها في تأدية المهام البحثية بإتقان، ومستوى عال من الدقة والأمانة العلمية.
 7. اهمال المكتبة للاشتراكات في قواعد بيانات والدوريات الالكترونية وعدم توافرها على الاطلاق، إضافة إلى تعثر وجود مستودعات رقمية لاتاحة الرسائل والأطروحات الجامعية، مما أدى إلى تدني خدمات المعلومات بالمكتبة.
- ولعل ما سبق ذكره من نتائج أعلاه، يؤكد فرضية الدراسة بأن إعداد خطة البحث ما هي إلا تطبيق للمعارف والمهارات التي يكتسبها الطالب أثناء دراسته للمقررات البحثية قبل إجراء دراسة الماجستير، وإذ لم يتم التركيز على التدريب العملي لصقل المهارات البحثية فإنه ينتج عنه تعثر في إعداد خطة البحث دون شك.

التوصيات:

- في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها توصى الباحثة بالتالي:
1. يجب تصميم مفردات مقررات مناهج البحث بأساليب تسمح بتصميم وتفرغ الاستبيانات وتدريب الطلاب والباحثين على التحليل الاحصائي.
 2. ينبغي تدريب طلاب على كتابة مقترح خطة بحثية ضمن مقرر مناهج البحث، ومناقشتها أمام الزملاء وبمشاركتهم.
 3. تحديث أساليب وطرق التدريس للمقررات البحثية بحيث يتم الاعتماد على أسلوب التعلم بالممارسة العملية، ومراعاة السير مع الطالب في إعداد خطته بأسلوب متدرج، يبدأ من اختيار العنوان المناسب وينتهي بتوثيق المراجع بطريقة علمية
 4. إلزام كافة الدارسين بحضور عدد من السيمينارات ومناقشة الخطط البحثية والرسائل العلمية المتعلقة بتخصصاتهم.
 5. أن يُعهد بتدريس المقررات البحثية لأساتذة من ذوي الكفاءة العالية والخبرة الطويلة في هذا المجال.
 6. تنظيم دورات تدريبية وجعلها جزءاً رئيسياً من المنهج أو المقرر في مجال البحث في مصادر المعلومات وقواعد المعلومات الالكترونية، مع تحديث ودمج التدريب على استخدام المكتبة الالكترونية في المقررات.
 7. الإسراع في إعادة النظر في تجهيز المكتبة وتقديم خدمات معلوماتية لسد احتياجاتهم البحثية والدراسية.



المراجع:

1. ابراهيم بن كمال الدين عارف بخاري (2012). "خطوات البحث العلمي ومهارات المعلومات: دراسة تحليلية مقارنة". - مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س32، ع4 أكتوبر.
2. أمنية مصطفى صادق (2004). "الأخطاء الشائعة في تصميم وتفريغ الاستبيانات وعرض بياناتها دراسة تحليلية". - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج12، ع21 يناير.
3. حنان الصادق بيزان (2020). الأعداد المهني في مجال علوم المعلومات. رؤى أكاديمية. - القاهرة: دار حميثرا للنشر والتوزيع.
4. حنان الصادق بيزان (2016). قراءات في قضايا ... التعليم وتنمية الرأس مال البشري. - نور بابلشينغ -Noor Publishing. تاريخ الاطلاع 2021/4/30: متاح على الرابط: <https://www.amazon.com>
5. رونالد بارنيت (2009). إعادة تشكيل الجامعة: علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس". - الرياض: مكتبة العبيكان.
6. عليان عبد الله الحولي، سناء إبراهيم أبو دقة (2004). "تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهه نظر الخريجين". - مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج12، ع2، يونيو، ص391-424. تاريخ الاطلاع 2021/4/29: متاح على الرابط: <https://iugspace.iugaza.edu.ps/handle/20.500.12358/26695>
7. عماد عيسى صالح (2011). "الخطط البحثية لأقسام المكتبات والمعلومات دراسة مسحية مقارنة مع التوجهات البحثية العالمية". - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج16، ع36، يوليو.
8. مبروكة عمر محيريق (2016). التعليم العالي: مساءلة الواقع وطموحات المستقبل. - القاهرة: مجموعة النيل العربية.
9. محمود خليل أبودف، هدى محمد المشاركة (2014). " دور أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في الجامعة الإسلامية في إكساب طلبة الدراسات العليا مهارات إعداد خطة أطروحة الماجستير". - مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج22، ع4، أكتوبر، ص 107-145. تاريخ الاطلاع 2021/4/19: متاح على الرابط: <https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEPS/article/view/469/431>
10. نايفة سليم، أمنية صادق (2014). "التداخل بين مكونات بعض المقررات الدراسية: دراسة حالة قسم دراسات المعلومات بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان". - اعلم، مارس ع13.

تاريخ الاطلاع 2021/1/9: متاح على الرابط: http://www.arab-afli.org/media-library/journal%20issue%2013/naifa_slim.pdf

11. نبيل علي (2009). "علاقة الثقافة وتكنولوجيا المعلومات: من منظور ثقافة الشباب". - أعمال المؤتمر السنوي الثالث: توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال العربية رؤى واستراتيجيات تربوية..الرياض: المركز العربي للتعليم والتنمية – جامعة سيناء.

12. نورة سعد سلطان القحطاني(2013). "المهارات البحثية لدى طالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة الملك سعود". _ مجلة العلوم التربوية، ع4، أكتوبر. - تاريخ الاطلاع 2021/2/

رابط: https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lmhrt_lbhthy_ld_tlbt_ldrst_lly_fy_kly_ltrb_y_bjm_lmlk_swd.pdf